الأنباء
الاحد 2 يونيو 2013

البحر: البنك أثبت من خلال قوة أدائه تفرده وريادته على مستوى المنطقة

«يوروماني» تختار «الوطني» أفضل بنك في الشرق الأوسط لعام 2013

منحت مجلة «يوروماني» العالمية المتخصصة بنك الكويت الوطني لقبي «أفضل بنك في الشرق الأوسط لعام 2013» و«أفضل بنك في الكويت لعام 2013»، تأكيدا على وريادة البنك الوطني في السوق المصرفية محليا وإقليميا.
وقد تسلمت الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني- الكويت شيخة البحر الجائزتين في احتفال خاص أقيم مؤخرا في دبي، بحضور حشد من كبار المصرفيين ورجال الاقتصاد والأعمال والإعلاميين.
وأعربت البحر عن اعتزازها باختيار بنك الكويت الوطني من جديد أفضل بنك في الشرق الأوسط وأفضل بنك في الكويت لعام 2013، مشيرة إلى أن هذا الاختيار يكتسب أهمية إضافية في هذه المرحلة في ظل التطورات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم، لاسيما بعد أن أثبت بنك الكويت الوطني تفرده وريادته على مستوى بنوك الشرق الأوسط والأسواق النامية وذلك من خلال ما يتمتع به من قوة في الاداء واستقرار وثقة دولية واسعة النطاق.
وأهدت البحر الجائزة الى موظفي بنك الكويت الوطني وشكرتهم على جهودهم المتفانية وكفاءتهم العالية التي لطالما ميزت بنك الكويت الوطني ورسخت صورته ومكنته من أن يحتفظ بمكانته الرائدة على المستويين المحلي والعالمي.
وقالت «يوروماني» إن هذه الجائزة التي منحتها لبنك الكويت الوطني على مستوى الشرق الأوسط تعكس أعلى مستويات التميز والريادة والابتكار في الأسواق التي تعمل فيها، إلى جانب قدرة المؤسسة على تحقيق أفضل النتائج وتمتعها بالكفاءة والعلاقات الاستراتيجية وتوافر الخطط التطويرية وابتكار منتجات جديدة.
هذا، ويتمتع بنك الكويت الوطني بأعلى تصنيف ائتماني بين جميع بنوك الشرق الأوسط وشمال افريقيا بإجماع وكالات التصنيف العالمية «فيتش» و«موديز» و«ستاندرد أند بورز»، كما يحتفظ البنك الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا الأكثر أمانا في العالم، للمرة السابعة على التوالي.

شيخة البحر تتسلم جائزتي «أفضل بنك في الشرق الأوسط » و«أفضل بنك في الكويت»

ناشد مساهمي الشركة حضور عموميتها 20 يونيو

عرب: «الخطوط الوطنية» خفضت ديونها بنسبة تجاوزت الـ 70٪ من المبالغ المستحقة عليها

أعرب رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الوطنية ثامر عرب عن تمنياته باكتمال النصاب القانوني اللازم لصحة عقد اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة، والذي تقرر انعقادها 20 يونيو بوزارة التجارة والصناعة، وذلك للنظر في مستقبل الشركة وتحديد مصيرها.
ونظرا لقاعدة المساهمين الكبيرة والتي تتجاوز 27 ألف مساهم يمثلون أكثر من 72٪ من مساهمي الشركة وعزوفهم عن حضور 6 جمعيات عامة غير عادية سابقة كانت قد دعت إليها الشركة، ومحاولة لتجاوز هذه العقبة التي عطلت اتخاذ القرارات المناسبة التي تصب في مصلحة الشركة ومساهميها وسعيا من مجلس الإدارة بإيجاد حلول بديلة للوصول إلى مساهمي الشركة، فقد تعاقدت الخطوط الوطنية مع الشركة الخليجية لمراكز الاتصال لتقوم بالاتصال بمساهمي الشركة وتوصيل دعوات وتوكيلات الحضور لهم.
وناشد عرب مساهمي الشركة الكرام بالتعاون مع الشركة الخليجية لمراكز الاتصال والتي تحاول الوصول لهم للتمكن من تسليمهم دعوات وتوكيلات الحضور حتى يتسنى اتخاذ القرارات المناسبة للمحافظة على حقوقهم في الشركة، وفي حال وجود أي استفسارات بخصوص هذا الموضوع فبإمكان المساهمين الاتصال على مركز خدمة المساهمين على الرقم التالي: 22261940.
وأشار إلى أن مجلس إدارة الشركة قد نجح في تحسين الأوضاع المالية والقانونية للشركة بصورة ملحوظة وذلك بتخفيض ديون الشركة بنسبة تجاوزت الـ 70٪ من إجمالي المبالغ المستحقة على الشركة مما نتج عنه تحقيق أرباح غير تشغيلية بلغت 1,7 مليون دينار نتيجة لهذه التسويات، كما نجح مجلس الإدارة في تخفيض اجمالي عدد القضايا من 395 قضية إلى 132 قضية داخل وخارج الكويت.
ويسعى مجلس الإدارة حاليا للانتهاء من الديون المتبقية على الشركة من خلال المفاوضات المستمرة مع الأطراف ذات الصلة للتوصل إلى تسويات يمكن من خلالها إعادة تشغيل الشركة ومن ثم وضع خطة إعادة التشغيل وتحديد السيولة اللازمة لذلك والتي يمكن توفيرها إما عن طريق المساهمين الحاليين للشركة أو باستقطاب مستثمرين إستراتيجيين جدد يكون لهم اهتمام بالشركة.

ثامر عرب

تقرير الشال

27 مليار دينار قيمة الإيرادات النفطية المحتملة للسنة المالية الحالية

«الشال»: 7 مليارات دينار فائض افتراضي متوقع في موازنة 2014/2013

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي المالية العامة للدولة مع انتهاء شهر مايو 2013، وهو الشهر الثاني من السنة المالية الحالية 2014/2013، حيث ظل معدل سعر برميل النفط الكويتي فوق حاجز الـ 100 دولار أميركي، ولكن مع ميل إلى الانخفاض، وأحيانا الحاد، وقد كان أدنى معدل لسعر برميل النفط الكويتي خلال الشهر، عند نحو 98,05 دولارا أميركيا، في يوم 05/02 وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر مايو، معظمه، نحو 100,1 دولار أميركي للبرميل، ومازال معدل شهر مايو يزيد بنحو 30,1 دولارا أميركيا للبرميل، أي بما نسبته 43٪ عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولارا أميركيا للبرميل. وكان معدل شهر مايو 2012 من السنة المالية الفائتة 2013/2012 قد بلغ نحو 106,5 دولارات أميركية للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2013/2012، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر بلغ نحو 106,5 دولارات أميركية.
ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، في الشهرين الفائتين، بما قيمته 4,5 مليارات دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما ـ وهو افتراض، في جانب الأسعار، وربما حتى الإنتاج، حاليا، لا علاقة له بالواقع ـ وعليه من المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية، مجملها، نحو 27 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 10,1 مليارات دينار، عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 1,2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 28,2 مليار دينار. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21,2 مليار دينار، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 7 مليارات دينار، للسنة المالية 2014/2013، بمجملها.
ويتعرض سوق النفط لضغوط على الأسعار، يحتاج الحفاظ على مستوى معقول لها، الى خفض طوعي للإنتاج، والكويت والسعودية هما المرشحتان لأعلى خفض، لأنهما الأعلى إنتاجا فوق حصتيهما الرسميتين في أوبيك.
ويتعرض سوق النفط لضغوط على جانب الطلب، بسبب ضعف عام وطويل الأمد في نمو الاقتصاد العالمي، وضغوط من جانب العرض بسبب الزيادة في إنتاج النفوط الصعبة والنفوط غير التقليدية، وتدعم الأسعار علاوة المخاطر السياسية والعقوبات على إيران. ولا يبدو أن هناك مؤشرات تغيير في السياسة المالية للتعامل المسبق مع ضعف سوق النفط، فمازال كرم المقترحات الشعبوية في تصاعد، كما خسر قطاع النفط، الأسبوع الفائت، أول وزير مختص في تاريخه.

أداء الاقتصاد هو الأضعف بالمنطقة.. ولابد من الذهاب إلى الإدارة وإصلاحها

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أداء اقتصادات منطقة الـ MENA حيث توقع صندوق النقد الدولي انحسار مستوى النمو الصحي للدول النفطية، ضمن الإقليم، وعددها 11 دولة، من 5,7٪ في عام 2012 إلى 3,2٪ في عام 2013.
وانحسار النمو يعزوه لسبب واحد، وهو هبوط محتمل في معدلات إنتاج النفط، بسبب ضعف الطلب العالمي، ما لم يذكره في تقريره هو أن عدم خفض الإنتاج سيعني هبوطا أكبر في الأسعار، والحالتان سيان من حيث التأثير السلبي على إيرادات النفط، وبالتالي على معدلات النمو.
والحال أفضل للدول المستوردة للنفط، ضمن الإقليم، وعددها 10 دول، فسيرتفع معدل نمو اقتصاداتها إلى 3٪، بعد أن بلغ في عام 2012 نحو 2,7٪، بينما ظلت سورية خارج المجموعتين لعدم توافر معلومات حولها.
وضمن مجموعة الدول المصدرة للنفط، يتوقع تقرير الصندوق انخفاض معدلات النمو لدول مجلس التعاون الخليجي، من 6٪ في عام 2012 إلى 4٪ في كل من عامي 2013 و2014.
وبينما سيشمل الانخفاض كلا من القطاع النفطي والقطاع غير النفطي، إلا أن الفارق شاسع بينهما، فالقطاع النفطي سيتحول إلى النمو السالب بنحو 1,2٪ في عام 2013، هبوطا من معدل نمو موجب بنحو 5,1٪ في عام 2012، ثم ينمو بالموجب، بشكل طفيف، وبحدود 0,4٪ في عام 2014.
بينما القطاعات غير النفطية تفقد قليلا من مستويات نموها، لتنمو بمعدل 5,9٪ في عام 2013، و5,5٪ في عام 2014، بعد أن حققت نموا بنحو 6,3٪ في عام 2012.
وستنعكس تلك التطورات على بدء انحسار فائض الحساب الجاري للدول الست من مستوى قياسي بحدود 23٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012، إلى 19,7٪ و16,8٪ لعامي 2013 و2014، على التوالي، كما سينخفض الفائض المالي -الموازنة العامة- من مستوى قياسي في عام 2012 بنحو 14,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 10,7٪ و7,9٪ في عامي 2013 و2014، على التوالي.
وضمن دول مجلس التعاون الخليجي الست، يتوقع الصندوق أن تحقق كل من قطر والسعودية أعلى معدلات النمو في عامي 2013 و2014، فتبلغ لقطر 5,2٪ و5٪، وللسعودية 4,4٪ و4,2٪، في العامين على التوالي.
وتبقى ثلاث دول هي عمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة تحقق معدلات نمو وسطية، تبلغ لعمان 4,2٪ و3,5٪، وللبحرين 4,2٪ و3,3٪، وللإمارات 3,1٪ و3,6٪، لعامي 2013 و2014، على التوالي. بينما يتوقع للكويت أن تحقق أدنى معدلات النمو ضمن شركائها، بحدود 1,1٪ و3,1٪، في عامي 2013 و2014، على التوالي، وكانت الكويت الدولة الوحيدة، ضمن شركائها، التي حققت نموا سالبا لعامين، على التوالي في 2009 و2010.
وعندما يكون أداء الاقتصاد الكويتي هو الأضعف، خلال أزمة العالم المالية وما بعد انفراجها النسبي، وعندما يحدث ذلك الضعف والكويت تنتج نفطا عند أعلى مستويات طاقاتها، فلا بد أن هناك خللا ما لا علاقة له بوفرة الموارد، ولا حتى بالوضع السياسي.
ولا يمكن أن يكون موقع الخلل سوى في السياسات والعقل الذي يدير تلك الموارد، ولا بأس في سماع أي اجتهاد أو تفسير آخر، وما لم يتوافر التفسير الآخر، فلا بد من الذهاب إلى الإدارة وإصلاحها لأنها مكمن الداء.

استمرار انحراف السيولة يجعل السوق أقرب إلى الكازينو..!

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن سوق الكويت للأوراق المالية أضاف في شهر مايو الفائت سيولة -قيمة تداول- بنحو 2,35 مليار دينار، محققا قيمة لمعدل التداول اليومي، خلال الشهر، بحدود 107 ملايين دينار، أو أعلى بنحو 67,6٪ عن معدل قيمة التداول اليومي لشهر أبريل الذي سبقه، وبنحو 129,2٪ عن معدل قيمة الشهور الأربعة التي سبقته، وبلغت سيولة السوق في الشهور الخمسة الفائتة نحو 6,1 مليارات دينار، بمعدل لقيمة التداول اليومي بحدود 59,6 مليون دينار كويتي، وهو أعلى بنحو 106,7٪ عن معدل قيمة التداول اليومي لعام 2012. ورصد الشال اتجاهات سيولة السوق، متمنيا ظهور مؤشرات على عدالة انتشارها بين الشركات المدرجة، ولكن الرصد اكد استمرار انحراف السيولة في اتجاهات مضاربية ضارة تجعل السوق أقرب إلى الكازينو، منه إلى سوق أوراق مالية. فقد استحوذت 30 شركة تسهم بنحو 42,7٪ من قيمة شركات السوق، كلها، على نحو 65,3٪ من سيولته، ولكن، ضمنها 23 شركة لا تتعدى قيمتها الرأسمالية -السوقية- 4,1٪ من قيمة شركات السوق، استحوذت على 48,4٪ من سيولته. وأدى ارتفاع سيولة السوق في شهر مايو إلى انخفاض مساهمة شركات التشغيل في قائمة الشركات الأكثر سيولة، من 9 شركات، ضمن الـ 30 شركة، حتى نهاية شهر أبريل الفائت، إلى 7 شركات، مع نهاية شهر مايو، بما يعنيه ذلك من ازدياد شعبية شركات المضاربة، أي ازدياد انحراف سيولة السوق. وفي خمسة شهور، بلغ معدل دوران الأسهم للسوق كله، نحو 19,3٪، وبلغ لـ 30 شركة، هي الأكثر سيولة، نحو 29,5٪، بينما بلغ معدل دوران 23 شركة، لا تتعدى قيمتها السوقية 4,1٪، نحو 229,3٪. وبلغ معدل دوران أعلى ثلاث شركات سيولة نحو 630,2٪ و620,5٪ و408,3٪. والواقع، أن معدلات الدوران، هذه، هي لكل أسهم تلك الشركات، بينما المتاح منها للتداول لا يبلغ النصف، في أحسن الأحوال، بما يعنيه من مضاعفة تلك المعدلات، لو حسبت، فقط، على الأسهم المتاحة للتداول في تلك الشركات. وأدت حدة المضاربة إلى ارتفاع أسعار بعض الشركات الصغيرة بأكثر من 100٪، وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت أسعارها في خمسة شهور 21 شركة وانعكست حدة المضاربة على الأسهم الرخيصة في تعزيز الظاهرة الشاذة، التي ينفرد بها سوق الأسهم الكويتي، فهو يعطي قياسات أداء شديدة التباعد، بقراءة مؤشراته الرسمية الثلاثة الصادرة عن الجهة نفسها. فالمؤشر السعري الرسمي يجزم بأن السوق حقق نموا في خمسة شهور، بلغ 39,9٪، بينما المؤشر الوزني الرسمي يذكر أن السوق حقق نموا للفترة نفسها بحدود الثلث أو 14٪، ومؤشر «كويت 15» الرسمي، أيضا، حقق نموا بحدود الربع، أو بنحو 10,2٪، ولا نعرف من نصدق. وفي عنوان لكتاب صادر في خريف عام 2009، تحت مسمى «This Time is Different»، يوثق كاتباه رصدا لأزمات العالم المالية على مدى 800 عام، ويذكر الكاتبان أن الإنسان، وهو يحتفل بالمكاسب أثناء رواج التداول، يستخدم الحجة ذاتها على مر التاريخ، وهي أن «الأمر الآن مختلف». وقد بدأنا في الكويت نسمع الحجة عينها، بمبررات مختلفة، والمؤكد أن المتداولين أو المستفيدين من التداول، معظمهم، يحققون مكاسب مادامت الأسعار في اتجاه واحد إلى الأعلى. ولكن، المؤكد أنها أشبه بلعبة الكراسي الموسيقية، وأن زخم الموسيقى وصراخ الرابحين يحجب الاستماع إلى فداحة الضرر المحتمل، وفي الأزمات، كلها، التي يصنعها رواج زائف، لا يبقى في نهاية اللعبة، سوى كرسي واحد، ورابح واحد، أما البقية، بما في ذلك الاقتصاد الكلي، فهم خاسرون.

«التجاري» يطلق «اربح مع التجاري سيارة أحلامك»

أعلن البنك التجاري الكويتي عن إطلاق الحملة الترويجية لحاملي بطاقات الائتمان والبطاقات مسبقة الدفع الصادرة من التجاري.
وتتيح الحملة الجديدة لحاملي بطاقات التجاري إمكانية الفوز بواحدة من ثلاث سيارات أودي الفارهة التي رصدها البنك لهذه الحملة وهي أودي A5 وأودي A7 والسيارة الرياضية الشهيرة أودي R8. ويتأهل العملاء تلقائيا لدخول السحب عند استخدامهم بطاقاتهم الائتمانية أو البطاقات مسبقة الدفع حيث ان كل 10 دنانير يتم إنفاقها داخل الكويت تؤهل العميل لفرصة واحدة لدخول السحب، بينما كل 10 دنانير يتم إنفاقها في الخارج تمنح العميل فرصتين لدخول السحب والفوز بإحدى السيارات الفارهة.
وفي تعقيبه على هذه الحملة، قال مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة بول داود «نحن سعداء في البنك التجاري بطرح هذه الحملة الجديدة لحاملي بطاقات التجاري الائتمانية ومسبقة الدفع التي سوف تستمر من بداية شهر يونيو حتى نهاية شهر نوفمبر من هذا العام، وتوفر للعملاء الذين يعتزمون السفر خلال أشهر الصيف أو هؤلاء الذين يخططون للسفر أثناء فترة الأعياد فرصا متساوية لدخول السحوبات والفوز بإحدى السيارات الفارهة».
وتابع بول داود قائلا «ان بطاقات التجاري الائتمانية تعد الوسيلة الأكثر أمانا للتسوق والدفع حيث انها تغني عن حمل المبالغ النقدية الكبيرة وأصبحت كذلك احدى الركائز الأساسية في التسوق الالكتروني دون الحاجة لاستخدام العملة الورقية، مشيرا الى أن بطاقات التجاري المزودة بالشريحة الذكية التي تتطلب من العملاء إدخال الرقم السري عند استخدامها توفر للعملاء المزيد من الحماية والأمان من عمليات التزوير والاحتيال».
وكشف داود أنه بإمكان عملاء «التجاري» استخدام البطاقات مسبقة الدفع للسحب من أجهزة السحب الآلي سواء في الكويت أو الخارج من دون تحمل أي عمولة للسحب النقدي، وهي ميزة مضافة مقدمة لعملاء بطاقات التجاري، كما انه يمكن لغير عملاء البنك التقدم بطلب للحصول عليها من أي فرع من فروع «التجاري».

بوستر الحملة

للارتقاء بالأداء المهني وإعداد برامج التطوير للكوادر المحاسبية

شعشاعة: «جرانت ثورنتون» تستحدث دورات تدريبية متخصصة في مجال CIA CPA-CMA

صرحت مديرة الموارد البشرية في شركة جرانت ثورنتون للخدمات الاستشارية - العيبان والقطامي شيماء شعشاعة بأنه سيتم عمل دورات مهنية متخصصة تتضمن- CIA CPA -CMA، ويحاضر فيها أساتذة متخصصون من المحاسبين المرشحين من عدة جهات، وسيتم استعراض هذا المحتوى العلمي من واقع المادة العلمية المعدة لذلك بالشرح والتفصيل من قبل المحاضرين المتخصصين بشكل اكاديمي بالمجال نفسه والمناقشة وتبادل الآراء فيها، واستعراض الحالات العملية الواقعية التي تعزز الفكرة لدى المشاركين لإفادتهم بشكل مؤكد وفعال. واشارت شعشاعة إلى ان الشركة قد دأبت على الاهتمام بطرح مثل هذه الانشطة المتضمنة العديد من الامور العلمية والمهنية لما تحققه من فائدة على جميع المستويات، وجاء اهتمامها بتسليط الضوء على موضوع قانون الشهادات المهنية للمتدربين نظرا لارتباطه بالعديد من جوانب الحياة الاقتصادية والمالية والتجارية وانخراط العديد من حملة التحصصات المحاسبية في هذا المجال، ونظرا لأهمية معرفة الجوانب الأساسية في المحاسبة المالية ونشر الوعي المحاسبي بهذا الخصوص.
واختتمت شعشاعة مؤكدة على ان الشركة من خلال جهود جميع العاملين بها لا تدخر جهدا في توفير الخدمات العلمية والمهنية لتحقيق الانجازات والاهداف التي تعم بفائدتها على الجميع، آخذة في الاعتبار المعايير الدولية وتجارب الدول والهيئات المهنية متسلحة بمعرفة وخبرة في سوق الكويت لأكثر من 23 عاما في مجال تدقيق الحسابات والاستشارات، مما يعطي فرصة للمنتسب في الدورة امكانية ترشيحه في مجالات عمل لشركات جديدة بحكم ثقة هذه الشركات باختيار وترشيح جرانت ثورنتون الخدمات الاستشارية - العيبان والقطامي.

شيماء شعشاعة

مشروع «طابو» يسلم شهادات تسجيل «الطابو» لزبائنه في الكويت

قام مدير عام شركة الاتحاد للإعمار والاستثمار خالد السبعاوي بتسليم شهادات التسجيل الجديد «الطابو» لعدد من زبائن مشروع «طابو» في الكويت.
جاء ذلك خلال مأدبة عشاء نظمتها الشركة في الكويت، بحضور ومشاركة مدير عام الشركة خالد السبعاوي وفريق عمل مشروع «طابو» بالإضافة إلى عدد من زبائن الشركة والمهتمين ورجال أعمال واقتصاد فلسطينيين.
وخلال هذه الفعالية، قال السبعاوي: «انه لمن دواعي سرورنا أن نزور دولة الكويت ونلتقي زبائننا من أبناء الجالية الفلسطينية هناك ونحن نحمل لهم معنا شهادات التسجيل الجديد «الطابو» لأراضيهم الفلسطينية التي قاموا بتملكها من خلال مشروع «طابو»، ونحن سعداء اليوم لأن مشروع «طابو» استطاع أن يحقق أهدافه ويحصد ثمار سنوات طويلة من العمل المكثف والدؤوب لاستخراج شهادات التسجيل الجديد «الطابو» وتسليمها لزبائنه المتواجدين في فلسطين وخارجها».
وتابع السبعاوي حديثه قائلا: «تبلغ نسبة المساحة الإجمالية للأراضي غير المطوبة في الضفة الغربية 70٪، مما يجعلها هدفا سهلا لسيطرة الاحتلال، من هنا تأتي أهمية مشروع «طابو» في استخراج سندات الملكية التي تساهم في تثبيت حقوق ملكية هذه الأراضي الفلسطينية وحمايتها من عمليات السلب غير الشرعية والزحف الاستيطاني». وأوضح م.خالد السبعاوي: «أن مجموع ما قامت الشركة به من عمليات تطويب ما هو إلا جزء صغير من خطط مشروع طابو التي ستشهد امتدادا واسعا في المستقبل القريب».

لقطة جماعية للمشاركين